

• اعلن بأن الشركة العادية العامة شركة باصات صما المسجلة تحت رقم (٦٤١٢) تاريخ ١٩٧٨/١/٣١
قد اجرت التغييرات التالية : -

١ - انضم الى الشركة ابراهيم طليل باير براسمال (٣٢٥٠) دينار

٢ - زيادة راسمال الشركة الى (١١٠٠٠) دينار .

٣ - التغير الحاصل في حصص الشركاء : -
الحصة بعد التغير بالدينار

حسان محمود سلامة الشرع ٥١٨٠

حسيه احمد كتمان زوجة حسان محمود ١٩٣٠

محمد حسين احمد مصطفى بشايره ٦٤٠

تاريخ التغييرات : ١٩٧٩/٩/١٩ .

• اعلن بأن الشركة العادية العامة شركة الرائد للرخام والبلاط المسجلة تحت رقم (٣٩٧٦) تاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٧
قد اجرت التغييرات التالية : -

١ - انسحب من الشركة تيسير فوزي الاخير .

٢ - انضم الى الشركة رائف عبد الكريم الاخير براسمال (٢٥٠٠) دينار .

٣ - يتولي التوقيع عن الشركة الشركاء عبدالكريم عارف الاخير ورائف عبدالكريم الاخير مجتمعين ومنفردين .
تاريخ التغييرات : ١٩٧٩/٩/١٨ .

وبتاريخ ١٩٧٩/٩/١٩ اجرت الشركة تغييرات حسب التفاصيل التالية :-

١ - انسحب من الشركة فايز فوزي عبدالرحمن الاخير .

٢ - انضم الى الشركة عارف عبدالكريم الاخير براسمال (٢٥٠٠) دينار .

٣ - يتولي التوقيع عن الشركة : الشركاء مجتمعين ومنفردين في كافة الامور .

الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٣٠ ربيع اول سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٨٠ م العدد ٢٩١٦

الفرس

صفحة

| | | |
|-----|---|---|
| ٢٩٨ | قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٠ | قانون معدل لقانون التربية والتعليم |
| ٢٩٩ | قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٠ | قانون معدل لقانون التقاعد المدني |
| ٣٠٠ | نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠ | نظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية |
| ٣٠٢ | نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠ | النظام المالي لمؤسسة سكة حديد العقبة |
| ٣٠٦ | نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٨٠ | نظام معدل لنظام رسوم المكوس على المنتجات النفطية |
| ٣٠٧ | اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية | |
| ٣١٠ | الاتفاقية المعقودة بين وزارة الصحة ومستشفى الجامعة الاردنية | |
| ٣١٢ | الاصدار الاول من سندات دين سلطة المياه والحجاري | |
| ٣١٤ | جدول تشكيلات الوظائف في المنظمة التعاونية الاردنية | |

هكذا من المأهل

نحس الحسن بن طرول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للبادء (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ للمؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٠

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية؛

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (٧) من المادة (٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٧ - ٧ - ثلاثة من كبار موظفي الوزارة المختصين فيها بشؤون المناهج والتخطيط والاشراف على التعليم .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٤٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٥ - مع مراعاة احكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة يصرف لمؤلف اي كتاب مدرسي يتم تقريره مكافأة تحدد مقدارها بموجب نظام خاص ، ويصبح الكتاب ملكا للوزارة .

١٩٨٠/١/٢٣

الحسن بن طرول

| | | | |
|--|--------------------------------|--|---|
| وزير المعمل والانشاء والتعمير عمر النابلسي | وزير المعدل نجيب ارشيدات | وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي | رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الشريف عبد الحميد شرف |
|--|--------------------------------|--|---|

| | | | |
|---|---|--|--------------------------------|
| وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمد مصوب الزين | وزير المواصلات الدكتور محمد نوري شفيق | وزير التربية والتعليم مروان القاسم | وزير المالية سالم مساعده |
|---|---|--|--------------------------------|

| | | |
|-------------------------------|--------------------------|----------------------|
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء | وزير دولة لشؤون الخارجية | وزير الاوقاف والشؤون |
| سليمان عسار | مروان القاسم | كامل الشريف |

| | | |
|--------------------------------------|-------------------|-------------------|
| وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة | وزير الصحة | وزير الاعلام |
| الدكتور جمال الشاهر | الدكتور زهير ملخص | الدكتور سعيد التل |

| | | |
|-----------------------|----------------------|-------------------|
| وزير الصناعة والتجارة | وزير التتويين | وزيرة |
| المهندس علي الشور | الدكتور جواد العناني | النسبة الاجتماعية |
| | | طاهر حكيت |

نحس الحسن بن طرول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للبادء (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/٣٠

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ للمؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٠

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٩/٧/١ .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ج - بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة :-

١ - يجوز للمتقاعد المدني الجمع بين الراتبين اذا كان مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يتقاضاها لا يزيد على ثلاثين دينارا .

٢ - للمتقاعد العسكري ان يتقاضى مبلغا لا يتجاوز ثلاثين دينارا من مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يستحقها وذلك بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من اي وظيفة مدنية انتقل اليها او عين فيها .

١٩٨٠/١/٣٠

الحسن بن طرول

| | | | |
|--|--------------------------------|--|---|
| وزير المعمل والانشاء والتعمير عمر النابلسي | وزير المعدل نجيب ارشيدات | وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي | رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الشريف عبد الحميد شرف |
|--|--------------------------------|--|---|

| | | | |
|---|---|--|--------------------------------|
| وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمد مصوب الزين | وزير المواصلات الدكتور محمد نوري شفيق | وزير التربية والتعليم مروان القاسم | وزير المالية سالم مساعده |
|---|---|--|--------------------------------|

| | | |
|-------------------------------|--------------------------|----------------------|
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء | وزير دولة لشؤون الخارجية | وزير الاوقاف والشؤون |
| سليمان عسار | مروان القاسم | كامل الشريف |

| | | |
|--------------------------------------|-------------------|-------------------|
| وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة | وزير الصحة | وزير الاعلام |
| الدكتور جمال الشاهر | الدكتور زهير ملخص | الدكتور سعيد التل |

| | | |
|-----------------------|----------------------|-------------------|
| وزير الصناعة والتجارة | وزير التتويين | وزيرة |
| المهندس علي الشور | الدكتور جواد العناني | النسبة الاجتماعية |
| | | طاهر حكيت |

هكذا من المأهول

نحس الحسن بن طهرل نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠

نظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية

صادر بمقتضى المادتين (١١٧، ٥) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لعام ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية ، حيثما وردت في هذا النظام ، المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

| | |
|---------|--|
| الوزارة | وزارة التربية والتعليم |
| الوزير | وزير التربية والتعليم |
| المركز | مركز الدراسات المسائية ، المنشأ بموجب احكام هذا النظام |
| الدارس | الشخص الذي يلتحق بصوف المركز |

المادة ٣ - تنشأ الوزارة مراكز للدراسات المسائية ، في المؤسسات التعليمية ، التابعة لها ، وذلك لاتاحة الفرصة للأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم النظامية لامتصاص دراستهم في المرحلتين الاحمدية والثانوية ، وكذلك للأفراد الذين يربهون في التدريب على مهارات مهنية .

المادة ٤ - أ - يستوفى من كل دارس في الدراسات المسائية الاكاديمية اجر مقداره (٢٠) ديناراً عن كل فصل دراسي ، ويحدد مقدار الاجر عن كل فصل للدراسات المهنية بقرار من الوزير حسب نوع الدراسة وبرامجها .

ب - يحتفظ بالاجور المستوفاة ، كامانات لدى الوزارة للاتفاق منها على لتفيل الغايات المحددة في هذا النظام وفقاً لاصول المالية المتبعة .

المادة ٥ - تحدد اجور العاملين والمبشرين في المراكز كما يلي :-

- أ - للمعلم : الاجر المقرر للتعليم الاضافي
- ب - للمدير للمركز : (٢٥) ديناراً في الشهر الدراسي
- ج - للكاتن الذي يعمل في المركز (١٥) ديناراً في الشهر الدراسي
- د - يحدد الوزير اجور المبشرين على المراكز في الوزارة ومديريات التربية والتعليم

المادة ٦ - للوزير اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام ، بما في ذلك تعليمات الخطة الدراسية وشروط القبول والدوام ، والامتحانات ، على ان لاتعارض مع احكامه او تخالفها .

المادة ٧ - يلغى نظام مراكز الدراسات المسائية في المدارس الحكومية رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٨ .

١٩٨٠/١/٢٣

الحسن بن طلال

| | | | |
|---|--|---|--|
| وزير العمل والانتشاء والتعمير عمر النابلسي | وزير المعدل نجيب ارشيدات | وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي | رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع ال الشريف عبد الحميد شرف |
| وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين | وزير المواصلات الدكتور محمد فوزي شفيق | وزير التربية والتعليم الدكتور محمد فوزي شفيق | وزير الاشغال العامة معن ابو نوار |
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سليمان عرار | وزير دولة لشؤون الخارجية مروان القاسم | وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر | وزير الصحة الدكتور زهير ملحم | وزير الداخلية علي البشير | وزير الاملا الدكتور سعيد النل |
| وزير الصناعة والتجارة المهندس علي التيسور | وزير التبوين الدكتور جواد العناني | وزيرة النشبة الاجتماعية والثقافة والشباب انعام المفتي | وزير السياحة والآثار طاهر حكمت |
| | | | الدكتور موفق الفوازا |

هكذا من المأهول

عن المحس بن طهري نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨٠/١/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠

النظام المالي لمؤسسة سكة حديد العقبة

صادر بمقتضى المادة (١٤) من قانون مؤسسة سكة حديد العقبة رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لمؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

| | |
|---------------|----------------------------------|
| المؤسسة | مؤسسة سكة حديد العقبة |
| المجلس | مجلس ادارة مؤسسة سكة حديد العقبة |
| الرئيس | رئيس مجلس ادارة المؤسسة |
| المدير العام | مدير عام المؤسسة |
| المدير المالي | مدير الدائرة المالية في المؤسسة |

موظف المحاسبة اي موظف ذي مسؤولية نقدية مالية مرتبطة مباشرة باجابه الرسمية او منوطة به قبض الاموال الاميرية او حفظها او انفاقها .

السنة المالية مدة الاثنى عشر شهرا التي تبدأ من اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون اول من نفس السنة .

الفصل الاول

الموازنة العامة

المادة ٣ - يقدم المدير العام مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة الى المجلس في موعد لا يتجاوز اليوم الاول من شهر تشرين الاول من السنة لدراستها واقرارها ورفعها بعد ذلك الى مجلس الوزراء للتصديق عليها قبل بداية السنة المالية التي تعود اليها تلك الموازنة .

المادة ٤ - يجري نقل المخصصات من فصل الى آخر في موازنة المؤسسة بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام،

كما يجري نقل المخصصات من مادة الى اخرى ضمن الفصل الواحد بقرار من المدير العام، على ان يراعى في جميع حالات النقل ما يلي :-

أ - ان لا يجري نقل اي مبلغ من مخصصات النفقات الرأسالية الى النفقات الجارية، على انه يجوز العكس .
ب - ان لا ينقل اي مبلغ من او الى مخصصات الرواتب والاجور .

المادة ٥ - يجوز وضع ملحق او ملاحق للموازنة خلال السنة المالية ويتم اعدادها واقرارها والتصديق عليها وفقا لاحكام هذا النظام .

الفصل الثاني

اجراءات القبض

المادة ٦ - يتم قبض الاموال بموجب ايصالات رسمية متسلسلة الارقام يعطى الدافع النسخة الاولى ويجرى قيد جميع المقبوضات من الاموال في حساب الفصل والمادة المتعلقين بها ويعتبر موظفو المحاسبة الذين انيطت بهم صلاحية قبض تلك الاموال مسؤولين عنها شخصيا .

المادة ٧ - تودع اموال المؤسسة المقبوضة يوميا في حساب خاص في بنك او اكثر من البنوك العاملة في المملكة يعينه مجلس الادارة .

المادة ٨ - يجوز حفظ الاموال للعائدة للأفراد والهيئات الرسمية وغير الرسمية وقيدتها في حساب الامانات في المؤسسة بعد موافقة المدير العام على ان يتم اشعار اصحابها بها وتخضع هذه الاموال في طريقة قبضها وقيددها وصرفها لاحكام هذا النظام وتصبح الامانة التي يمر عليها التقادم القانوني ملكا للمؤسسة وتفيد ايرادا لها .

المادة ٩ - تنظم اجراءات القبض المنصوص عليها في هذا النظام وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير العام .

الفصل الثالث

اجراءات الصرف

المادة ١٠ - اذا لم يتم التصديق على الموازنة قبل بداية السنة المالية فللمجلس اجازة الصرف بنسبة ١٢/١ شهريا من المخصصات المتكررة من الموازنة السابقة حتى تصديق الموازنة الجديدة .

المادة ١١ - تنظم مستندات الصرف معززة بالوثائق اللازمة على ان يشار في المستندات الخاصة بالرواتب والاجور الى براءة التشكيلات والزيادات بحيث تتفق مع تشكيلات الوظائف في المؤسسة .

المادة ١٢ - للمجلس تدوير ارصدة الالتزامات المتعاقد عليها خلال السنة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة وله بتنسيب المدير العام تمديدتها لسنة اخرى او اكثر اذا دعت الضرورة الى ذلك .

المادة ١٣ - تنظم اجراءات الصرف المنصوص عليها في هذا النظام وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير العام .

هكذا من الأشهر

مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٨٠

نظام معدل لنظام رسوم المكوس على المنتجات النفطية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع النظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٢) :-

مع مراعاة الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين (٤) و (٥) من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية يفرض لمصلحة الخزينة رسم مقداره (٧٠) فلسا على كل كيلو غرام من الزيوت المعدنية .

١٩٨٠/٢/٦

الحسين بن طلال

| | | | |
|--|---|---|---|
| وزير العمل والانشاء والتعمير عمر النابلسي | وزير المعدل نجيب ارشيدات | وزير الزراعة الدكتور قاسم الزيماري | رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الشريف عبد الحميد شرف |
| وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمد مضمون الزين الدكتور محمد نوري شفيق معن ابو نوار | وزير المواصلات الدكتور محمد مضمون الزين | وزير التربية والتعليم الدكتور محمد نوري شفيق معن ابو نوار | وزير المالية الدكتور محمد نوري شفيق معن ابو نوار |
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء المهندس علي السحيمات | وزير دولة سليمان عرار | وزير دولة للشؤون الخارجية مروان القاسم | وزير الاوقاف والشؤون والهندسات الاسلامية كامل الشريف |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشامي | وزير الصحة الدكتور زهير بلحس | وزير الداخلية علي البشير | وزير الاملاك الدكتور سعيد التل |
| وزير الصناعة والتجارة المهندس علي السور | وزير النويين الدكتور جواد المناني | وزير التنمية الاجتماعية انعام المنفي | وزير السياحة والآثار الدكتور مطلق الخوال |

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشكلها المرفق :

اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ان حكومات الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

المملكة الاردنية الهاشمية
جمهورية السودان الديمقراطية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العراقية
جمهورية مصر العربية
الجمهورية العربية اليمنية

رغبة منها في تعزيز العلاقات الاخوية والمنافع المتبادلة بينها وانطلاقا من وحدة المصالح المشتركة . وانسجاما مع مبادئ ومقاصبات الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، قد تم الاتفاق بينها على ما يلي :-

الفصل الاول

تعريف

المادة ١ - يقصد بكلمة (التكاليف) حيثما وردت في هذه الاتفاقية جميع الضرائب الرسوم المسجلة للخزائن العامة لاية دولة من الدول المتعاقدة او لخزائن الهيئات والمؤسسات العامة او خزائن الوحدات الادارية المحلية فيها حسب قوانين الضرائب والرسوم على ان تكون تلك التكاليف نهائية وقطعية وغير قابلة للطعن فيها طبقا لقوانين الدولة المنبئة .

المادة ٢ - أ - يقصد بـ (الدولة المنبئة) الدولة المتعاقدة التي تطلب تبليغ وثائق التكاليف المسجلة طبقا لقوانين الضرائب والرسوم فيها لغرض تحصيلها لدى دولة متعاقدة اخرى .

ب - يقصد بـ (الدولة المناوبة) الدولة المتعاقدة التي يطلب منها تبليغ وثائق التكاليف لغرض تحصيلها من دولة متعاقدة اخرى .

الفصل الثاني

تبليغ وثائق التكاليف

المادة ٣ - تقوم الدولة المناوبة بتبليغ ما يرد اليها من الدول المتعاقدة الاخرى من وثائق التكاليف الخاصة بالضرائب والرسوم الى الاشخاص المكلفين في اراضيها مهما كانت جنسياتهم .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢ الموافقة على الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصحة ومستشفى الجامعة الاردنية بشكلها المرفق ويعمل بها من تاريخ ١٩٨٠/٢/١ .

اتفاقية

بين وزارة الصحة ومستشفى الجامعة الاردنية

الفريق الأول : وزارة الصحة ممثلة بمحامي وزير الصحة المشار اليه فيما بعد الوزارة .

الفريق الثاني : مستشفى الجامعة الأردنية ممثلاً برئيس الجامعة والمشار اليه فيما بعد المستشفى .

استناداً لإفادة الثالثة من (قانون ضم مستشفى عمان الكبير الى الجامعة الأردنية) رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ والتي تنص على : تخصص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية منحة من الخزينة لا تقل عن ٦٠٪ من موازنة مستشفى الجامعة الأردنية مقابل توفير الرعاية الطبية بالاتفاق والتعاون مع وزارة الصحة . وعطفاً على ما جاء في نظام المعالجة المعمول به حالياً فقد تم الاتفاق بين الفريقين على مايلي : ان ما يخص المستشفى من الخزينة هو مقابل الرعاية الطبية التي سيقدّمها المستشفى للوزارة ضمن شروط هذه الاتفاقية . وان المبلغ المخصص من الخزينة غير قابل للتخفيض لصالح المستشفى وان الوزارة تتحمل اي زيادة في التكاليف تزيد عن المبلغ المخصص نتيجة تنفيذ هذه الاتفاقية . توفيراً لتقديم الرعاية الطبية من المستشفى ولتنظيم العلاقة بين المستشفى والوزارة لعنايات هذه الاتفاقية فقد اتفق على القواعد التالية لتشمل نفقات المرضى المشمولين بالتأمين الصحي لموظفي الدولة أو المولين من الوزارة :

اولا :

ثانياً :

١ - الموظفون والمتقاعدون المشمولون بنظام التأمين الصحي :

- ١ - يستوفي المستشفى من المشترك اذا كان غير محول من الوزارة ٤٠٪ من تكاليف الاقامة والمعالجة والمعاينة و ٢٠٪ اذا كان محولاً من الوزارة، وتحمل الوزارة باقي التكاليف
- ٢ - يستوفي المستشفى من المنتفع اذا كان غير محول من الوزارة ٤٠٪ من تكاليف الاقامة والمعالجة والمعاينة و ٣٠٪ اذا كان محولاً من الوزارة وتحمل الوزارة باقي التكاليف .
- ٣ - تحدد الوزارة اقامة المريض في نموذج التحويل ويجوز للمريض تغيير الدرجة المحددة لاقامته على ان يتحمل فرق التكاليف كاملة ويسددها مباشرة الى المستشفى .

ب - غير القادرين المولين من الوزارة :

- ١ - يستوفي المستشفى من المرضى غير القادرين والمحولين ٢٠٪ من تكاليف الاقامة والمعالجة والمعاينة وتحمل الوزارة الباقي حل ان تكون في الدرجة الثالثة .
- ٢ - تحدد درجة اقامة المريض بالدرجة الثالثة فقط ولا يشملها أي إعفاء اذا رغب بغير درجة اقامته إذ يتحمل كامل التكاليف .

ج - لا يتحمل المريض فرق تكاليف درجة الاقامة إذا كان ذلك بناء على رأي الطبيب المعالج لمقتضيات المعالجة ويحاسب على الدرجة التي طلب دخوله فيها .

ان التزام الوزارة بالتكاليف المترتبة عليها بهذه الاتفاقية مقيد بان المريض يحول أصلاً من الجهة المخرجة بالتحويل إلى المستشفى ولا يجوز إعفاء أي حالة أدخلت المستشفى من أي جهة كانت إذا لم تكن محولة أصلاً .

ثالثاً :

رابعاً : البالغ التي يستوفىها المستشفى من المرضى أثناء فترة المرض والاقامة لا ترد للمريض لأي سبب من الأسباب .

خامساً : لا تسري هذه الاتفاقية على مرضى الحوادث القضائية ومرضى الحوادث المشمولين بقانون العمل والعمال .

سادساً : مدير المستشفى صلاحية إعفاء غير القادرين من المرضى الذين أدخلوا المستشفى بحالة طارئة وفي الدرجة الثالثة فقط بناء على توصية الطبيب الاختصاصي المعالج ورئيس القسم المختص . وعلى ان يستوفي من المريض ٢٠٪ فقط من تكاليف الاقامة والمعالجة .

سابعاً : تعفى حالات السرطان بجميع أنواعها كلياً من أجور المعالجة والاقامة وفي الدرجة الثالثة فقط بقرار من مدير المستشفى .

ثامناً : يستوفي المستشفى ٢٠٪ من تكاليف الاقامة والمعالجة والمعاينة للحالات المرضية التعليمية التي تقررها إدارة المستشفى بموجب تعليمات داخلية وفي الدرجة الثالثة فقط بقرار من مدير المستشفى .

تاسعاً : تسري أحكام هذه الاتفاقية على المرضى من المواطنين الأردنيين فقط .

عاشراً : أ - تشمل هذه الاتفاقية تكاليف المعاينة والفحوصات والعلاج للموظفين ومتقاعديهم في العيادات الخارجية وفقاً للنسب الواردة في الفقرة (أ) من المادة الثانية .

ب - لا تشمل هذه الاتفاقية تكاليف المعاينة والفحوصات والعلاج في العيادات الخارجية للمرضى غير المذكورين في الفقرة (أ) السابقة .

حادي عشر : يتخذ الفريقان الترتيبات المالية اللازمة لتسديد ما يترتب على الوزارة من رصيده زيادة عما خصص للمستشفى من الخزينة .

ثاني عشر : تنظم الوزارة نماذج خاصة لحالة كل مريض مشمول بهذه الاتفاقية ولا يجوز استعمال غير هذه النماذج .

ثالث عشر : يحدد وزير الصحة بتعليمات خاصة الجهات المخرجة بالمحولة بتحويل المرضى للمستشفى وطريقة تحديد درجة اقامة المريض .

رابع عشر : تنطبق على مرافق المريض نفس الشروط الواردة في هذه الاتفاقية على المريض شرطاً ان يكون ذلك بطلب من الطبيب الاختصاصي المعالج في المستشفى .

خامس عشر : على المستشفى تزويد الوزارة بنسخة من فواتير نفقات معالجة كل شخص مشمول بهذه الاتفاقية وتزويدها بكشف شهري بالنفقات المترتبة عليها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

وعليه تم التوقيع

التاريخ ١٩٨٠/١/٣٠

فريق أول

وزير الصحة

د ه زهير ملخص

فريق ثاني

رئيس الجامعة بالوكالة

هكذا من الأشهر

المادة ٤ - يجب أن تشمل الوثائق أو الأوراق المطلوب تبليغها على عنوان المكلف مفصلاً وموضوع التبليغ وسبب تبليغ المكلفين. وتعدّ وثائقها إذا كان المكلف مجهولاً محل الإقامة. فتقدم الدولة المثابة بالبحري عن عنوانه. وموافاة الدولة المثابة بالنتيجة.

المادة ٥ - ترسل الدولة المثابة إلى الدولة المثابة وثائق التكاليف من ثلاث نسخ تسلم إحداها إلى الشخص المكلف بقية نسخها للاحتفاظ بها. وتعدّ الدولة المثابة بعد توقيعها من المكلف إلى الدولة المثابة. والمادة ٦ - يتم تبليغ الوثائق والأوراق وفقاً للأصول والقواعد النافذة لدى الدولة المثابة.

الفصل الثالث تحصيل التكاليف

المادة ٧ - يجب أن تقدم الدولة المثابة طلباً على التحصيل التكاليف من المكلفين المقيمين مؤقتاً أو بشكل دائم في أراضيها وفقاً لإحكام قانون حماية الأموال العامة أو أي قانون مماثل نافذ لديها بعد إضافة نسبة لا تتجاوز (٢٥٪) من أصل المبالغ المحصلة من التكاليف كرسوم تحصيل يعود ريعه إلى الدولة المثابة.

وإذا اقتضى التحصيل من قبل الدولة المثابة اتخاذ إجراءات تنفيذية على أموال المكلف كالحجز والتصفية والبيع فيكون رسم التحصيل بما لا يتجاوز ٥٪ من المبالغ المحصلة.

المادة ٨ - في حالة تراحم التكاليف على أموال المكلف فيكون الإمتياز الأول لتكاليف الدولة المثابة وتليه تكاليف الدول المتعاقدة المثابة حسب تواريخ ورودها للدولة المثابة.

المادة ٩ - يجوز للمبالغ المحصلة من قبل الدولة المثابة إلى الدولة المثابة وفقاً لقوانين الدفع أن وجدت. وإذا وافق القوانين السارية في الدولة المثابة ويكون التحويل عن كل سنة ميلادية خلال الثلاثة شهور التالية لانتهاء تلك السنة الميلادية.

المادة ١٠ - تفصح لدى كل من الدول المتعاقدة حسابات متعاقبة تنظم علاقاتها المالية المتبادلة الناجمة عن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

المادة ١١ - تلغى من قيود الدولة المثابة قيمة التكاليف التي تم تحصيلها خلال خمس سنوات من السنة التي تم فيها قيد هذه التكاليف في سجلاتها وترسل الدولة المثابة بياناً مصدقاً بالمبالغ التي يتم الغاؤها في الربع الأول من السنة الميلادية مع إحصاء أسباب عدم التحصيل بالنسبة لكل تكلف على حدة.

المادة ١٢ - يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الأعضاء الموقع عليها طبقاً لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائقها لدى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي تعدّ محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول المتعاقدة الأخرى. والمادة ١٣ - يصدق على هذه الاتفاقية من قبله.

أحكام عامة

١٣٨٠٨٢١

المادة ١٢ - يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الأعضاء الموقع عليها طبقاً لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائقها لدى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي تعدّ محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول المتعاقدة الأخرى. والمادة ١٣ - يصدق على هذه الاتفاقية من قبله.

اعلان

سلطة المياه والمجاري

الاصدار الاول من سندات دين سلطة المياه والمجاري استحقاق

١٩٨٨/٢/١٤ بمبلغ تسعة ملايين دينار وبفائدة ٦٪ سنوياً

- ١ - تعلن سلطة المياه والمجاري عن طرح الاصدار الاول من سندات السلطة المسجلة للاكتتاب العام.
- ٢ - تصدر السندات بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ وتقدم طلبات الاكتتاب في هذه السندات اعتباراً من ١٩٨٨/٢/٧ وحتى نهاية الدوام الرسمي من يوم ١٩٨٨/٢/١٣.
- ٣ - تكفل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قيمة هذه السندات والقوائد المستحقة عليها.
- ٤ - تكون السندات مسجلة في سجلات خاصة لدى البنك المركزي الاردني وتنتقل ملكيتها من مالك لآخر بتقديم الطلبات للبنك المركزي على النموذج المقرر.
- ٥ - تصدر هذه السندات بفئة عشرة دنانير ومضاعفاتها.
- ٦ - تستحق هذه السندات بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ وتُدفع قيمتها للمالكين في البنك المركزي الاردني او فروعه في المملكة.
- ٧ - يكون سعر الفائدة على هذه السندات ٦٪ في السنة وتُدفع الفائدة على قسط واحد في السنة وذلك في اليوم الرابع عشر من شهر شباط في كل سنة.
- ٨ - تقدم طلبات الاكتتاب على النموذج المقرر الى البنك المركزي الاردني في عمان وفروعه او بواسطة البنوك المرخصة في المملكة او بواسطة الشركات المالية المعتمدة في المملكة او وكلاء البنك المركزي المعتمدين بالخارج ويجب ان يكون طلب الاكتتاب مصحوباً بكامل القيمة (حسب سعر الاصدار) للسندات المكتتب بها او معزواً بتفويض بقيد القيمة على حساب المكتتب لدى البنك المركزي اذا كان المكتتب مميلاً للبنك.
- ٩ - للشخص غير المقيم في المملكة الاكتتاب في هذا الاصدار وتملكه سنداته وفق القوانين المرعية ويحق له ان يطلب تحويل قيمة السندات وقوائدها عند الاستحقاق بأية عملة قابلة للتحويل.
- ١٠ - تعفى فوائد السندات الصادرة من هبة الدخل وهبة الخدمات الاجتماعية.
- ١١ - يشعر البنك المكتتبين خطياً بقيمة السندات المحصنة لهم وذلك خلال مدة اقصاها شهرين من تاريخ اقفال الاكتتاب ويتم تسليم السندات الى اصحابها فيما بعد.
- ١٢ - يخضع هذا الاصدار لاحكام نظام اصدار سندات دين سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة ويمكن الاطلاع عليها لدى دائرة الدين العام في البنك المركزي في عمان ولدى البنوك المرخصة وكلاء البنك المركزي الاردني المعتمدين بالخارج.

هكذا من المأهول